

# ذوو

## الاحتياجات الخاصة

### وكيفية أداء العبادات



د. جميلة عبدالقادر الرفاعي

# ذوو الاحتياجات الخاصة وكيفية أداء العبادات

■ بقلم الدكتورة جميلة الرفاعي

لقد ساد التشديد الملل السابقة فقال تعالى: ﴿ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا﴾<sup>(١)</sup>، والإصر هو الحمل الثقيل، وهو تصوير لما كان في شرائع السابقين من التكاليف السابقة.

ثم بعث الرسول ﷺ بالحنيفية السمحة، التي رفع فيها الحرج كما بين ذلك في آيات وأحاديث كثيرة قال تعالى: ﴿يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر﴾<sup>(٢)</sup> وقال تعالى: ﴿يريد الله أن يخفف عنكم﴾<sup>(٣)</sup>.

يغشى فإنه يصلي وراءك الكبير والصغير وذو الحاجة»<sup>(٤)</sup>.

ولقد تحدث العلماء حديثاً عن اليسر في الإسلام وبعد أحكامه عن المشقة، فقد قرر ابن القيم هذه الحقيقة بقوله: «إن الشريعة مبناه وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها ورحمة كلها ومصالح كلها وحكمة كلها، فكل مسألة

وفي السنة المطهرة أحاديث كثيرة تصرح أو تشير إلى التيسير ورفع الحرج، فعندما أطل معاذ بن جبل في الصلاة بالناس، انقطع أحد المصلين عن الصلاة خلفه، وعندما علم النبي ﷺ قال لمعاذ معاتباً: «أفتان أنت يا معاذ أو أفتان أنت - ثلاثاً- ثم أمره فقال: «لولا صليت بسبح اسم ربك الأعلى، والشمس وضحاها، والليل إذا



على غير ذلك، وقد حكم عليه بالأمر حكماً  
وحكومة بينهم كذلك<sup>(١١)</sup> يقال: هذا الذكر  
الحكيم أي الحاكم لكم وعليكم<sup>(١٢)</sup>.

### ❖ الحكم في الاصطلاح الشرعي:

خطاب الله تعالى القديم المتعلق بأفعال  
المكلفين على وجه الاقتضاء أو التخيير أو  
الوضع<sup>(١٣)</sup>.

**الاقتضاء:** هو الطلب، وينقسم إلى: طلب  
فعل وطلب ترك، وطلب الفعل إن كان جازماً  
فهو الإيجاب وإلا فهو الندب<sup>(١٤)</sup>، وطلب  
الترك إن كان جازماً فهو التحريم وإلا فهو  
الكراهة، أما التخيير فهو الإباحة.

### ويقسم الحكم الشرعي إلى ما يلي:

١- **الحكم الأصلي:** ما شرع ابتداءً من  
أول الأمر غير متوقف في وجوده على وجود  
عذر من المكلف أو عدم وجود عذر عنده،  
وعلى هذا يصح تناوله لجميع المكلفين<sup>(١٥)</sup>،  
ويسمى عزيمة.

٢- **الحكم غير الأصلي:** ما كان مبنياً  
على أضرار العباد، أي لا يكون مشروعاً إلا  
إذا وجد العذر الذي يجعل الإتيان به  
مشروعاً ويسمى رخصة، ولا يصح الإتيان به  
إلا لأصحاب الأضرار التي حددها الشارع  
لكل حكم<sup>(١٦)</sup>.

خرجت من العدل إلى الجور وعن الرحمة  
إلى ضدها وعن المصلحة إلى المفسدة،  
فليست من الشريعة وإن دخلت إليها  
بالتأويل<sup>(٥)</sup>.

ويقول صاحب فواتح الرحموت: «لا حرج  
في الشرع فهذا لم يجب شيء من الأحكام  
على الصبي العاقل ولا على المعتوه البالغ،  
ولا يجب القضاء للصلاة في الحيض  
والنفاس وشرعت العبادات في المرض  
قاعداً أو مضطجعا<sup>(٦)</sup>».

ويقول الأستاذ عبد الرحمن حبنكة:  
«لدى تتبع أنواع وصنوف العبادات في  
الإسلام، نلاحظ أنها مبنية على اليسر ورفع  
الحرج، وليست مبنية على العسر والتضييق  
وحيثما وكيفما ومتى وجدت المشقة أو  
الحرج، وجدت أحكام التيسير ورفع  
الحرج<sup>(٧)</sup>».

**في بداية الحديث عن ذوي الاحتياجات  
الخاصة، سأتناول بعض المصطلحات  
العامة المتعلقة به لتوضيحها والتعرف عليها  
من ناحية لغوية وشرعية:**

### ❖ الحكم في اللغة:

الحكم بالضم: القضاء<sup>(٨)</sup> والحكم: العلم  
والفقه قال تعالى: ﴿وَأَتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيحاً﴾<sup>(٩)</sup>  
أي علماً وفقهاً<sup>(١٠)</sup>، والجمع أحكام لا يكسر

تتطبق على المجنون والمعتوه الراشد<sup>(٢٤)</sup>.

**القسم الثاني: أهلية الأداء:** هي صلاحية الشخص لممارسة الأعمال التي يتوقف اعتبارها الشرعي على العقل، ومناطق أهلية الأداء هو العقل، وعليه تترتب على أقوال المكلف وأفعاله أثارها الشرعية<sup>(٢٥)</sup>، وتقسّم إلى قسمين<sup>(٢٦)</sup>:

**أ- أهلية أداء ناقصة:** وهذه تثبت للصغير المميز من السابعة حتى البلوغ.

**ب- أهلية أداء كاملة:** وتثبت للشخص اعتباراً من بلوغه وتستمر معه إلى الوفاة، إلا إذا طرأ على عقله عارض يفقده القدرة على التصرف.

**والعوارض:** هي **الموانع لفة**<sup>(٢٧)</sup> ويقصد بها شرعاً بأنها خصال أو آفات لها تأثير في الأحكام بالتغيير أو الإعدام<sup>(٢٨)</sup>، والعوارض قد تكون سماوية أو مكتسبة، فالسماوية هي ما ليس للعبد فيها اكتساب واختيار، وتثبت من قبل صاحب الشرع وسبب نسبتها للسماء لأن الإنسان لا دور له في مسائل الجنون والعتة والمرض<sup>(٢٩)</sup>، أما العوارض المكتسبة فهي التي يكون للعبد دور في اكتسابها بمباشرة الأسباب كالسكر أو غيره كالإكراه<sup>(٣٠)</sup>.

وهذه العوارض التي تعرض لأهلية

**أما العبادة فهي من ناحية اللغة:** هي الطاعة والعبودية والخضوع والذل والتعبيد<sup>(١٧)</sup>، وفي الشرع: عرفها العلماء تعريفات متعددة تدور جميعها حول معنى الطاعة النابعة من محبته سبحانه، فقال الزمخشري والشوكاني وأبو السعود: أقصى غايات الخضوع والتذلل<sup>(١٨)</sup>.

**والأهلية في اللغة:** الصلاحية والاستحقاق والجدارة<sup>(١٩)</sup>، أما اصطلاحاً: أهلية الإنسان للشيء وصلاحيته لصدوره وطلبه منه وقبوله إياه<sup>(٢٠)</sup>.

#### ♦ أنواع الأهلية:

**القسم الأول: أهلية الوجوب:** صلاحية الإنسان لوجوب الحقوق المشروعة له وعليه، أي صلاحيته لأن تثبت الحقوق المشروعة له وإثبات حقوق الآخرين عليه<sup>(٢١)</sup>، ومناطقها الحياة لذا فهي تشمل الجنين والمجنون<sup>(٢٢)</sup>، وتقسّم إلى:

**أ- أهلية وجوب ناقصة:** وهي صلاحية الشخص للوجوب فقط، فتثبت له الحقوق على غيره ولا تترتب عليه أي واجبات، وتطبق على الجنين في فترة الحمل<sup>(٢٣)</sup>.

**ب- أهلية وجوب كاملة:** وتتمثل بثبوت الحقوق وترتب الواجبات عليه، وتثبت للطفل منذ الولادة وتستمر معه حتى الوفاة، وهذه



**والترخيص المشروع ضربان:**

**أحدهما:** أن يكون في مقابلة مشقة لا صبر عليها طبعاً ولا شرعاً، ومثال المشقة التي لا صبر عليها طبعاً المرض الذي يعجز معه استيفاء أركان الصلاة على وجهها المطلوب، أو عن الصوم لفوت النفس أما شرعاً كالصوم المؤدي إلى عدم القدرة على الحضور في الصلاة أو على إتمام أركانها وما أشبه ذلك.

**الثاني:** أن يكون في مقابلة مشقة بالمكلف قدرة على الصبر عليها<sup>(٣٥)</sup>.

ومن هذه الأنواع يتبين أن ترخيص الشارع إنما هو للتخفيف عن المكلفين تارة بإباحة ترك الواجب للعدر، أو باستثناء بعض العقود من الأحكام الكلية للحاجة وكل ذلك يرجع عند التحقيق إلى إباحة المحظور للضرورة أو الحاجة<sup>(٣٦)</sup>.

**والحاجة لغة:** يقال: حاج الرجل يحوج إذا احتاج<sup>(٣٧)</sup>.

**الحاجة اصطلاحاً:** "ما يفتقر إليه للتوسعة ورفع الحرج عن المكلف فهي إذا ما فقدت، وقع الناس في حرج وضيق وعسر"<sup>(٣٨)</sup>.

ويقصد بالحاجة أنه مفتقر إليها من

الأداء، منها ما يعرض للإنسان فيزيل أهلية الأداء أصلاً كالجنون والنوم والإغماء، ومنها ما يعرض للإنسان فينقص أهليته للأداء ولا يزيلها كالعته، ومنها ما يعرض للإنسان فلا يؤثر في أهليته لإزالتها ولا ينقصها ولكن يغير بعض أحكامها لاعتبارات ومصالح قضت بهذا التغيير لا لفقد أهلية أو نقصها كالفقه والغفلة والمرض<sup>(٣١)</sup>.

**❖ الرخصة:**

**الرخصة في اللغة:** بتسكين الخاء هي التيسير والتسهيل، وبفتح الخاء عبارة عن الشخص المتمتع بالرخصة<sup>(٣٢)</sup>، وفي الاصطلاح: ما استبيح لعدر مع بقاء الدليل المحرم<sup>(٣٣)</sup>.

وعرفها الشاطبي: "ما شرع لعدر شاق استثناءً من أصل كلي"<sup>(٣٤)</sup>، وهذا الاستثناء يقتضي المنع مع الاقتصار على مواضع الحاجة فيه، وكونه مقتصراً به على موضع الحاجة خاصة من خواص الرخص وهو الفاصل بين ما شرع من الرخص، فإن شرعية الرخص جزئية يقتصر فيها على موضع الحاجة، فإن المريض إذا قدر على القيام في الصلاة لم يصل قاعداً، وإذا قدر على مس الماء لم يتيمم وكذلك سائر الرخص.

والاجتماعية<sup>(٣٩)</sup>.

وفئة ذوي الاحتياجات الخاصة يدخل تحتها الأعمى والأعرج، والمريض المقعد والمشلول ومقطعو اليدين أو الرجلين، والمعضوب والأخرس، والمبتلى بسلس البول، والمستحاضة، ويدخل تحت هذا المفهوم الأمراض العصرية التي لم تكن موجودة زمن الرسول ﷺ والصحابة، مما لها علاقة بذوي الاحتياجات الخاصة، كالمريض مرضاً نفسياً (الاكتئاب الوسواس القهري) والمريض المصاب بالإيدز، وغير ذلك من الأمراض التي يمكن أن تعالج ولكن تحتاج إلى فترة قد تكون طويلة.

حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب، فإذا لم تراعى دخل على المكلفين الحرج والمشقة، ولكنه لا يبلغ الفساد العادي المتوقع في المصالح العامة وهي جارية في العبادات والعادات والمعاملات والجنائيات.

**ويقصد بذوي الاحتياجات الخاصة عند علماء التربية:** كل فرد ينحرف انحرافاً ملحوظاً عن الأفراد العاديين، سواء أكان هذا الانحراف إيجابياً أم سلبياً، بمعنى تفوق، أو تدني في القدرات العقلية أو الخصائص الجسمية والانفعالية

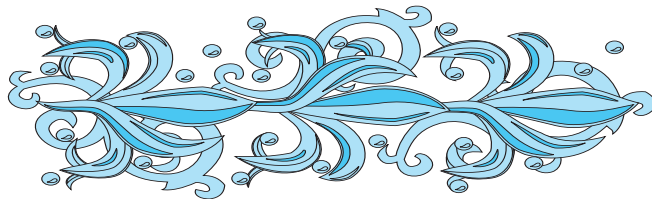
#### الهوامش:

- ١- سورة البقرة آية ٢٨٦ .
- ٢- سورة البقرة آية ١٨٥ .
- ٣- سورة النساء آية ٢٨ .
- ٤- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري، وصحيح البخاري لأبي عبد الله محمد بن اسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، المجلد الثاني، ص ٢٥٥، كتاب الأذان، باب ٦٣ من شكا إمامه إذا طول، الطبعة الثالثة ٢٠٠٠ م، وسيشار إليه فيما بعد بالعسقلاني.
- ٥- ابن القيم، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن قيم الجوزية، إعلام الموقعين، دار الجليل، بيروت، الجزء الثالث، ص ٣، وسيشار إليه فيما بعد بابن القيم: إعلام الموقعين.
- ٦- عبد العلي، عبد العلي بن نظام الدين الأنصاري، فواتح الرحموت وهو مطبوع مع كتاب المستصفي محمد بن محمد الغزالي، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ثانية/ ج ١، ص ١٦٩، وسيشار إليه فيما بعد بعبد العلي: فواتح الرحموت، الغزالي: المستصفي.
- ٧- حبنكة، عبدالرحمن حبنكة، ابتلاء الإدارة، دار القلم، دمشق، طبعة أولى ١٩٩٥، ص ٢٧٨، وسيشار إليه فيما بعد بحبنكة: ابتلاء الإدارة.
- ٨- الزبيدي، محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس، دار صادر، بيروت، ١٩٦٦م، المجلد الثامن، ص

- وسيشار إليه فيما بعد بالرازي، مختار الصحاح.
- ١٨- الزمخشري، أبو القاسم جاد الله محمود بن عمر، تفسير الكشاف، دار الكتاب العربي، بيروت، المجلد الأول، ص ١٣، وسيشار إليه فيما بعد بالزمخشري، الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، فتح القدير، دار الفكر، بيروت، طبعة ثالثة، طبعة ١٩٧٣م، المجلد الأول، ص ٢٢ .
- ١٩- الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ١٢٤٥ (ط ١٩٩٣، ٣م، مؤسسة الرسالة).
- ٢٠- أمير بادشاه، محمد أمين بن محمود البخاري، تيسير التحرير، دار الكتب العلمية، بيروت، المجلد الثاني، ص ٢٤٩، وسيشار إليه فيما بعد بأمير شاه.
- ٢١- التفتازاني: شرح التلويح، ١٦١/٢-١٦٢ .
- ٢٢- السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد بن سهل السرخسي، أصول السرخسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م، المجلد الثاني، ص ٣٣٣، وسيشار إليه فيما بعد بالسرخسي، أصول السرخسي.
- ٢٣-٢٤ التفتازاني، شرح التلويح، ١٦١/٢ - ١٦٢ .
- ٢٥- الزرقا، المدخل، ٧٤٢/٢، التفتازاني، شرح التلويح، ١٦١/٢ - ١٦٤ .
- ٢٦- التفتازاني: شرح التلويح، ج ١٦١/٢ .
- ٢٧- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت، ط ١٩٨٧، ١، ص ١٥٣، وسيشار إليه فيما بعد بالفيومي: المصباح المنير.
- ٢٨- ابن أمير الحاج، التقرير والتحبير، ١٧٢/٢، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٣م).
- ٣٥٢، وسيشار إليه فيما بعد بالزيدي: ناج العروس.
- ٩- سورة مريم آية ١٢ .
- ١٠- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، المطبعة الأميرية، الطبعة الأولى، ١٣٠٢هـ، المجلد الخامس عشر، ص ٥٣٠، وسيشار إليه فيما بعد بإبن منظور، لسان العرب.
- ١١- الفيروز آبادي، أبو الطاهر مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٩٨٣م، المجلد الرابع، ص ٩٨، وسيشار إليه فيما بعد بالفيروز آبادي، القاموس المحيط.
- ١٢- ابن منظور، لسان العرب، ٣٤٣٠/١٥ .
- ١٣- ابن أمير الحاج، أبو عبد الله شمس الدين محمد ابن محمد، التقرير والتحبير، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة أولى ١٩٩٩م، المجلد الثاني، ص ٩٩، وسيشار إليه فيما بعد بابن أمير الحاج، التقرير والتحبير، الغزالي، المستصفي، ١١٣/١ (طبعة دار الأرقم).
- ١٤- الاقتضاء: معنى يكون مقصوداً للمتكلم متضمناً لما يتوقف عليه صدق اللفظ ولما يتوقف عليه صحته عقلاً ولما يتوقف عليه صحته شرعاً، ابن النجار، شرح الكوكب المنير، ٤٧٤/٣ .
- ١٥- عبيد الله، عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري الحنفي، التوضيح على التتقيح، مطبعة صبيح، المجلد الثاني، ١٣٢، وسيشار إليه فيما بعد بعبيد الله: التوضيح على التتقيح.
- ١٦- عبيد الله، التوضيح على التتقيح، ١٣٢ /٢ .
- ١٧- الرازي، زين الدين محمد بن أبي بكر مختار الصحاح، المكتبة الأموية، دمشق، ١٩٨٠، ص ٤٨٠،



- ٢٩- عبدالكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة أولى، ١٩٨٥م، ص ١٠١، وسيشار إليه فيما بعد بعبد الكريم زيدان: الوجيز.
- ٣٠- زيدان: الوجيز، ١٠١ .
- ٣١- خلاف، عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، دار القلم، الكويت، ط ١٢، ١٩٧٨م، ص ١٣٨ - ١٤٠، وسيشار إليه فيما بعد بخلاف: علم أصول الفقه.
- ٣٢- ابن منظور، لسان العرب، ٤٠/٧، دار صادر، الفيروز آبادي، القاموس المحيط ٣٠٤/٢ (المطبعة الحسينية، مصر).
- ٣٣- النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود، كشف الأسرار، المجلد الأول، ص ٤٨٨، وسيشار إليه فيما بعد بالنسفي، كشف الأسرار،
- عبد العزيز البخاري، ١١٧/١ (دار المعرفة، بيروت).
- ٣٤- الشاطبي، أبو اسحق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، الموافقات، ابن عفان، ط ١٩٩٧، ١م، المجلد الأول، ص ٤٦٦، وسيشار إليه فيما بعد بالشاطبي: الموافقات.
- ٣٥- الشاطبي، الموافقات، ٤٩٣/١ .
- ٣٦- خلاف، علم أصول الفقه، ١٢٢-١٢٣ .
- ٣٧- الفيومي، أحمد بن محمد الفيومي، المصباح المنير، ١٩٨٧م، لبنان، ص ٦٠، وسيشار إليه فيما بعد بالفيومي، المصباح المنير.
- ٣٨- الشاطبي، الموافقات، ١٠/٢ .
- ٣٩- محمد إبراهيم: أساسيات في الإرشاد والتوجيه النفسي والتربوي، طبعة أولى، ٢٠٠٣م، ص ١٧٣، وسيشار إليه فيما بعد بمحمد إبراهيم، أساسيات



هذا الكتاب منشور في

